الأمن الدولي خلال القرن الواحد و العشرون : دراسة في التهديد وآليات المعالجة

Iinternational Security in the 21st Century:
A Study of Threats and their Treatment Mechanisms

خلف الله عمر
جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدوليةkhelfallahamar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/13 تاريخ القبول: 2023/06/07 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

تنطلق الدراسة من فكرة أساسية،تتمثل في أن الأمن الدولي عرف تغيرات في طبيعة التهديدات خلال بداية القرن الواحد والعشرين،ورغم تعدد هذه الأخطار والتهديدات إلا انه يمكن تصنيف البعض منها،كونه تهديد من الدرجة الأولى،حيث تعد الظاهرة الإرهابية،أحد أهم مصادر القلق الدولي، نظرا لنتائج التي تلحقها به،كما يمكن لأسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها،أن تخلق وضع معقدا لأمن الدولي يصعب تحديد نتائجه،و بالمقابل فإن الدولة الفاشلة وما تفرزه من مناخ و بيئة مساعدة لانتشار ظواهر سلبية- يمنكن أن تتحول إلى تهديد مباشر لاستقرار الدولي تعد هي الأخرى أبرز القضايا الأمنية الملحة،في حين يلعب كل من الطاقة والمناخ دورا في الاستقرار والصراع العالمي بسبب الآثار المناخية على الوجود الإنساني،كما يمكن لطاقة وبسبب تحدي الندرة أن تتحول إلى مصدر صراع دولي قد يؤدي إلى موجهات دولية مباشرة

كلمات مفتاحيه:الأمن الدولي،القوى الكبرى، التهديد،التعقيد الأمني،آليات المعالجة

Abstract:

The present study is premised on the fundamental idea that international security has experienced drastic changes in the nature of threats at the beginning of the 21st century. Despite the diversity of these risks and threats, some of them can be classified as first-degree threats, with terrorism as the forefront of international security concern s. Besides, various types of mass destruction weapons can place international security in an intricate situation makingits impacts highly unpredictable. On the other hand, failing states and the environment they produce is conducive to the spread of negative phenomena that can turn into a direct threat to international stability. In addition, issues such as eenergy and climate can play a tremendous role in global stability and conflict escalation due to climaticic effects on human existence. A related issue is also eenergy scarcity that can

turn into a source of international conflict that can ultimately translate into international confrontations.

Keywords:international.Super-powers.threat.security complexity.treatment.mechanisms

المؤلف المرسل: خلف الله عمر ، **الإيميل:** khelfallahamar@gmail.com

مقدمة:

عرف العالم منذ بداية القرن الواحد والعشرين تغير في طبيعة التهديدات التي مست الأمن الدولي،وصفت بأنها تهديدات غير تماثلية،وقد جاء هذا المفهوم بسبب التغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية حيث أن التحديات الأمنية انتقلت من الطبيعة التقليدية إلى طبيعة جديدة،تتميز بأن الفواعل الأمنية أصبحت لا تربط فقط بالدول، بل يمكن لمنظمة أو مجموعة أو أفراد أن يكونوا مؤثرين في صناعة الأمن الدولي،وهنا جاء مفهوم اللاتماثل لتفسير الحالة الجديدة لتهديدات الأمن الدولي والتي لا ترتبط دوما بصراع الدول فيما بينها،بل يمكن أن يأتي من فواعل أخرى وهو ما يجعل الدول أمام شكل جديد من التهديد لا يتماثل من ناحية أطراف الصراع كما كان معروف سابقا.

وفي هذا السياق ظهرت العديد من التحديات الكبرى للأمن الدولي،تميزت بقدراتها على تجاوز الحدود الوطنية للدول،وبسرعة انتقالها من حيز جغرافي إلى آخر،خاصة بسبب زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وبسبب سهولة انتقال الأفراد وزيادة حركة المال والصرف والثورة التكنولوجية العالية التي خلقت بيئة دولية تتميز بالتقارب وسهولة نقل المعلومة والتكنولوجيا،وهو ما اصطلح عليه بعولمة التهديدات الأمنية،فالظاهرة الإرهابية مثلا أصبحت لا تتعلق فقط بنشاط يتم داخل الدولة الواحدة ويلحق ضرر محليا بها،بل إن الأمر أصبح يرتبط بانتقال هذا الفعل من مكانه إلى دول تصنف بقوى كبرى في العلاقات الدولية،وبالموازاة فإن إدارة ملف أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها النووية والبيولوجية والكيمائية،يكشف عن حالة من العجز وعدم القدرة في الوصول إلى حلول حينية،وهو ما يؤشر على تعقيد هذا التحدي على مستقبل الأمن الدولي،إضافة إلى ذلك فإن الحديث عن إفرازات الدولة الفاشلة خاصة في كونها بيئة مشجعة على زيادة وسهولة العديد من أشكال العنف بكل أنواعها،مع إمكانية نقلها إلى دول أخرى يعد هو الأخر تحديا جديدا لمسار الاستقرار الدولي،وفي جانب آخر فإن قضايا الطاقة والمناخ والتفاعل بينهما شكلتا عاملا في الاستقرار الدولي،حيث أنه وبسبب الاستخدام المفرط للطاقة وما تنتجه من غازات سامة كانت سببا في تغير مناخي أدى إلى نتائج سلبية على الأمن الغذائي و إشكالات أخرى تتعلق بالأمن الإنساني،إضافة إلى ذلك يمكن لتنافس الدولي حول مصادر الطاقة أن يكون سببا في حدوث صراع وموجهات دولية قد تصل إلى حروب حقيقية في المستقل.

أمام هذا الوضع الدولي المعقد جاءت العديد من الاستراتيجيات الوطنية والدولية من أجل وضع حلول وقائية وأخرى استباقية من أجل معالجة هذه التحديات الأمنية الجديدة،رغم أن هذه المجهودات يمكن تقييمها بالنسبية من حيث النتائج بسبب مجموعة من العوامل لعل أبرزها التضارب بين مصالح الدول خاصة الكبرى منها.وعليه كيف يمكن تحديد أهم تهديدات الأمن الدولي خلال بداية القرن الواحد والعشرين؟، وما مدى فاعلية الآليات الرامية للحد من هذه التهديدات؟.

فرضيات الدراسة: هناك علاقة ترابطية بين طبيعة السياق الدولي الجديد وبين طبيعة التحديات الكبرى للأمن الدولي

يفسر ضعف الآليات الرامية للمعالجة تهديدات الأمن الدولي بالتضارب المصلحي وبضعف التنسيق الدولي

1. التحديات الكبرى للأمن الدولي

1.2. الظاهرة الإرهابية :عادة ما يرتبط الحديث عن الظاهرة الإرهابية بناقش أخر يتعلق بتحديد تعريف مشترك لها،وقد برز هذا النقاش خاصة في البدايات الأولى لانتشار هذه الظاهرة والاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي بكل مكوناته بالظاهرة الإرهابية وتصنيفها كخطر أمني ،وقد كان لأحداث 11 سيتمر 2001 أثر أخر في بروز وانتقال الظاهرة الإرهابية إلى بؤرة الاهتمام لدى الفواعل الكبرى في صناعة الأمن الدولي

وقد وجدت المجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية صعوبة وتعقيدا كبير في تحديد مفهوم دقيق لظاهرة الإرهابية،وهو ما كان له الأثر في وضع خطط واستراتيجيات فعالة في التصدي لنتائج هذا التحدي،و تطرح الأدبيات المهتمة العديد من التعاريف الخاصة بالظاهرة الإرهابية والتي تختلف باختلاف الزاوية التي يرى منها صاحب التعريف خاصة المنطلق الإيديولوجي لصاحب التعريف والبيئة التي ينتمي إليها،وقد عرف الإرهاب الاستخدام المتعمد للعنف ، أو التهديد باستخدامه ، ضد المدنين وغير المقاتلين من عناصر لا ينتمون لدولة ما، لتحقيق غايات سياسية قي إطار مواجهة لا تماثلية ،ويكشف هذا التعريف عن بعض الخصائص التي تميز الإرهاب عن أنواع الجرائم الأخرى كجريمة المنظمة مثلا والتي عادة ما يكون لها هدف مالي أو ربحي ، غير أن الظاهرة الإرهابية ترتبط بهدف سياسي،تسعى جماعة معينة لتحقيقه (هيرد، 2013، صفحة 52)،غير أن هذه المداخل في تعريف الإرهاب ترتبط في الكثير من الأحيان بمنطق وفهم بعض الأطراف دون غيرها،حيث أن وضع الظاهرة الإرهابية داخل تعريف جامع يبقى أمر معقد،و يحتاج إلى تجميع كل التجارب الدولية وتمحيصها من أجل الوصول إلى ذلك.

غير أن الأمر الأكثر أهمية في هذا السياق،هو مدي تأثير الظاهر الإرهابية على استقرار الأمن الدولي،وهنا يجمع الباحثين والمختصين على أن أعمال العنف المتزايد

أصبح تصنف على درجة عالية من الخطر لكل دول العالم وللأمن الجماعي،وقد كان للبعد العالمي الذي أخذته الظاهرة الإرهابية دور في ذلك،فدرجة الضرر أصبح تصل لكل الدول مهما كانت قوتها وأهميتها في العلاقات الدولية،حيث أن الإرهاب أصبح له قدرة في إلحاق خسائر بشرية وهو ما يعكسه عدد الضحى الذين يسقطون جراء هذه العمليات،إضافة إلى الخسائر المادية والاقتصادية التي تحصى عن كل عمل إرهابي محلي أو دولي.كما أن لهذه النتائج إفرازات أخرى على درجة الاستقرار الدولي والجماعي خاصة في ظل زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وهو ما يزيد من درجة التأثير والتأثر.

ولعل أحد أهم القضايا الأكثر قلقا بالنسبة لعلاقة الإرهاب بالأمن الدولي ذلك الاحتمال الذي يطرح دوما حول إمكانية حصول جماعات إرهابية على أسلحة متطورة خاصة أسلحة الدمار الشامل،أو أي نوع من أنواع السلاح غير التقليدي، رغم أن كل المعطيات تستبعد هذا الطرح على المدى القريب، ورغم ذلك يبقى تأثير العمليات الإرهابية حتى باستخدام الأدوات التقليدية يؤدي إلى أثار كبيرة على العديد من القطاعات والبني التحتية في مجال الطاقة والنقل وقطاع الاتصال والصحة،وهو ما يجعل المواطنين يعشون ظروف جديدة تتميز بحالة من الفوضى والندرة قد تنتقل من دولة إلى أخرى وهو ما يجعل من الأمن الدولي يعرف من خلال هذا الواقع حالة من عدم الاستقرار وعدم الثقة في العديد من المستويات والاتجاهات.،وهو ما يعقد من الاستراتيجيات المتوقعة في معالجة هذه التحديات الأمنية

1.2. أسلحة الدمار الشامل بين الاستخدام العسكري والاستخدام السلمي

تصف أسلحة الدمار الشامل من بين أخطر التهديدات التي يمكن أن تمس الأمن الدولي،ويكشف هذا الموضوع من العديد من الإشكالات والزوايا المعقدة، وترتبط حالة القلق الدولي هذه بمدخلين رئيسيين يتعلق الأول بوجود رغبة مستمرة عند العديد من الدول من أجل امتلاك هذا النوع من السلاح، القادرة على تفجير المعمورة،و إنهاء وجود أرقام كبيرة من البشر في حالة استخدام هذا النوع من السلاح الفتاك الذي يصعب الحماية منه حيث يجب إخلاء المكان المستهدف من السكان وبشكل نهائي عكس الأسلحة التقليدية التي يمكن إيجاد حلول للحماية منها (عثمان، 2007، صفحة 14)، وينصرف المدخل الثاني لمناقشة آليات معالجة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل،خاصة تلك الاتفاقيات الدولية، والتي تعرف حالة من عدم الثقة والالتزام بين الأطراف المعنية، رغم المجهودات الكبيرة من قبل المؤسسات الدولية وكل مكونات المجتمع الدولي.

وقد عرفت فترة نهاية الحرب الباردة زيادة في حدة النقاش حول خطورة أسلحة الدمار الشامل خاصة في ظل زيادة انتشار الأسلحة الذرية،و في هذا السياق نبه الرئيس الأمريكي من خطورة زيادة عدد الدول النووية و التي توقع وصولها آنذاك إلى عشر دول بحلول سنة 1970 (هيرد، 2013، صفحة 83)،واعتبر ذلك تحديا كبير

لأمن الدولي،ومنذ تلك الفترة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل ضمن أولويتها الأمنية حيث ظهر هذا الموضوع ضمن كل الاستراتجيات الأمنية لهذه الدول من أجل البحث في السبل والحلول الرامية للحد من انتشار كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتعكس هذه الرؤية مدى القلق الذي أفرزه التسارع الكبير في رغبه الدول في الحصول على هذا النوع من السلاح.

وعند الحديث عن أنواع أسلحة الدمار الشامل، فإنه و بصفة عامة يمكن التميز بين ثلاث أنواع رئيسة وهي الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية وأخرى بيولوجية، وتختلف هذه الأنواع اختلاف يتعلق بطريقة تصنيعها خاصة المواد المكونة لكل سلاح ،كما أنها تختلف أيضا من ناحية درجة التأثير والخطورة بين السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي، فمنا ما يعتمد على الطاقة الحرارية ومنها ما يعتمد على المركبات السامة ومنها ما يعتمد على الكائنات الحية،

وقد كان لأحداث 11 من سبتمبر تأثير آخر على مستقبل الأمن الدولي حيث زادت حالة التخوف من إمكانية امتلاك مجموعات أو منظمات من غير الدول على أحد أنواع أسلحة الدمار الشامل،وهو أمر يصعب توقعه نتائجه،ويمكن أن يضع الأمن الدولي في مأزق كبير وقد يعيد كل الحسابات الدولية في طبيعة الفواعل المتحكمة في العملية الأمنية الدولية.خاصة أن القوى الكبرى تعتبر هدفا متوقع لهذا النوع من الهجومات،وهو ما كشفت عنه هيئة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم تستبعد احتمال وقوع بالسلاح البيولوجي على الولايات المتحدة الأمريكية.....

ولعل الزاوية الأهم في فهم واقع أسلحة الدمار الشامل وعلاقتها بواقع الأمن الدولي هي تلك المتعلقة بطريقة إدارة والتحكم في انتشار هذا النوع من السلاح وفي هذا السياق ظهرت العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية لوضع استراتجيات تهدف لتقليل من مخزون أسلحة الدمار الشامل وتقليص عدد الدول المالكة لها،وقد عرف العالم العديد من هذه الاتفاقيات سواء تلك المتعلقة بالسلاح النووي أو الكيماوي أو البيولوجي.

وتعرف الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع انتشار السلاح النووي،تعارض بين المادة الرابعة والمادة السادسة،حيث ترغب العديد من الدول في امتلاك السلاح النووي بهدف استخدامه في مجال الطاقة وهو ما تسمح به المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية لمنع انتشار السلاح النووي، حيث تعتبر أن لدول الحق في تطوير برنامج بهدف الاستخدام السلمي لهذا النوع من السلاح وهو ما أصطلح عليه بالبرنامج المدني لسلاح النووي،في حين تنص المادة السادسة من الاتفاقية الدولية على ضرورة نزع السلاح النووي وعدم السماح بقيام بأي نشاط في هذا الإطار ،وبين هذا وذاك يجد المجتمع

الدولي صعوبة في ضمان عدم تحول برنامج نووي مدني من طرف دولة ما إلى برنامج يهدف للحصول على سلاح نووي.

وتخلق هذه القضية حالة من عدم الثقة بين كل الدول وكل القوى الكبرى والمؤسسات الدولية معا،خاصة في ظل الانقسام الذي يعرفه العالم في التفريق بين المشاريع الدولية النووية بكل أنواعها حيث تفصل الانتماءات والتحالفات في تأيد طرف دون الآخر، والدفاع عن حقه في اكتساب هذا السلاح لاستخدام السلمي، أو رفض لطرف آخر في القيام بأي نشاط ذو طابع نووي، وهنا يعتبر الملف النووي الإيراني، صورة عاكسه لهذا التناقض الدولي في الحد من انتشار السلاح النووي باعتباره أخطر أسلحة الدمار الشامل على الأمن الدولي.خاصة في ظل زيادة عدد الدول المالكة لهذا السلاح وهو ما ينذر بحالة تدمير كبير في حالة نشوب حرب نووية قد تشارك فيه العديد من الدول،وهو أمر قد يتسبب في اختفاء دول وستكون له نتائج أخرى على مستقبل البشرية وعلى المنظومة الحيوية والعديد من المستويات المرتبطة بالجانب الطبيعي الضامن للحياة في الكرة الأرضية.

أما عن السلاح البيولوجي والمصنف ضمن أسلحة الدمار الشامل فإن القوى الدولية والمؤسسات الكبرى تحاول إدارة هذا الملف من خلال اتفاقية منع انتشاره تحت عنوان الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة البيولوجية والسامة،رغم أن العديد من الدول لا تصادق عليها،وتقوم الاتفاقية على فكرة الحكم الشامل لكل الاحتمالات، الذي يحظر تطوير العوامل الميكروبية أو السامة،أو إنتاجها أو تخزينها، أو الاحتفاظ بيها. (هيرد، 2013، صفحة 98)وفي جانب آخر يعرف السلاح البيولوجي غياب أدوات وآليات التحقق من وجوده لدى الدول،وهو ما جعل الشك عامل مسيطر لدى كل الأطراف الدولية المعنية بنزع هذا السلاح الفتاك،خاصة في ظل الخوف المتزايد من إمكانية حصول بعض الأطراف من غير الدول على السلاح البيولوجي،بسبب أن بعض المواد التي تدخل في صناعته يسمح ببيعها في بعض الدول،كما أن قضية السلاح البيولوجي تطرح المأزق التقليدي المتعلق بالصعوبة التميز بين استخدام البحوث في المجال البيولوجي من أجل أهداف تتعلق بتطوير مشاريع تعود بالفائدة على البشرية وبين تلك الرامية لامتلاك سلاح بيولوجي لاستخدام العسكري والحربي.

وفي جانب آخر عرف العالم استخدام كبيرا لسلاح الكيماوي ويعود ذلك لفترة الحرب العالمية الثانية،حيث استخدم أكثر من 124 ألف متر يضم 39 عنصرا ساما، سبب حصول مليون إصابة على جميع الجبهات وبلغ عدد الوفيات 90ألف حالة (هيرد، 2013، صفحة 104)،وقد استخدم أيضا في هذا السلاح في حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام وكذا الحرب العراقية الإيرانية، ويصنف السلاح الكيماوي ضمن أسلحة الدمار الشامل الأكثر استخداما في العالم، وتعرف الصناعة الكيماوية بصفة عامة تحدي الاستخدام المزدوج حيث تستخدم في التعقيم وفي صناعة المبيدات وهي صناعة ضرورية في حياة الأفراد والدول،وبالمقابل يمكن أن يتم تطوير ذلك من

أجل الحصول سلاح كيمائي سيكون سببا في القضاء على أرقام كبير من البشر في حالة استخدامه في الحروب بين الدول أو بين أطراف أخرى.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الحديث عن أسلحة الدمار باعتبارها تهديدا لأمن الدولي يكشف عن من مجموعات التحديات المعقدة بين كل مكونات المجتمع الدولي،خاصة في ظل الصراع الدولي والتنافس على امتلاك القوة من جهة ومحاولة حرمان الأطراف الأخرى منها خاصة الدول التي لا تملك نوع من سلاح الدمار الشامل ،من أجل إبقاء السيطرة والتحكم لصالح القوى الكبرى.

3.2 الدولة الفاشلة وخطر العدوى: عرف العالم وبسب مجموعة من المتغيرات تتعلق بطبيعة النسق الدولي كالعولمة التي تعتبر نتيجة لتطور صراع إيديولوجي تجلى وتطور منذ الحضارات الأولى ليصل إلى أخر صراع بين الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي **(Baylis, 1997, p. 15)**وما أفرزته من تحديات اقتصادية ساهمت في عجز لبعض الدول، وانهيار لبعض الأنظمة السياسية،وغياب لسلطة مركزية تدير الشؤون المحلية لتلك الدول،وهو ما أصطلح عليه بالدولة الفاشلة،وبتتبع تطور هذه الظاهرة داخل النسق الدولي، يظهر التغير في نظرة القوى الكبرى لدولة الفاشلة حيث كان ينظر إليها بأنها فرصة لتدخل في هذه الدول والسيطرة على ثروتها ومواردها،إلى نظرة أخرى أصبحت تعتبر الدولة الفاشلة مصدرا لقلق الدولي باعتبار هذه الأخيرة بيئة مساعدة لانتشار ظواهر خطير على الأمن الدولي بسبب غياب القانون وحالة الفوضى التي تفرزها الدولة الفاشلة.

ومن الناحية العملية يشكل فشل الدولة عبئا كبير على المجتمع الدولي وعلى الدول المجاورة حيث تزيد حركة النزوح إليها من خلال تنقل عدد كبير من اللاجئين إلى حدودها أو إلى داخلها وهو ما يشكل أزمة معقدة لهذه الدول المجاورة لدول الفاشلة،بسبب عجزها في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين وما يتطلبه من قدرات مالية وتنظميه عالية،وهو أمر تجد صعوبة فيه حتى المؤسسات والمنظمات الدولية التي تطالب بتخصيص ميزانيات عالية في هذا السياق،كما يساهم الفشل الدولاتي في زيادة انتشار الأمراض خاصة المعدية منها وزيادة انتقالها بين مواطني الدولة الفاشلة وإمكانية انتقالها إلى الدول المجاورة بشكل سريع لا يمكن التحكم فيه والحد منه.

ويطرح وجود الدول الفاشلة في أماكن جغرافية معينة تحدي آخر يتعلق بتكوين مجموعة متجاورة من الدول الفاشلة وهو ما يزيد من تقليص فرص معالجة هذا الفشل من جهة ويزيد من سرعة انتشار الظواهر السلبية التي تفرزها الدولة الفاشلة من جهة آخري،وفي هذا السياق فإن جل الدول الفاشلة توجد في شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا،هذه الأخيرة التي تتجاور فيها أربع دول فاشلة هي ساحل العاج ليبريا

وسيراليون وغينيا،...ويزيد هذا الواقع من أخطار الدولة الفاشلة بسبب زيادة الرقعة الجغرافية لمجموعة الدول المشكلة لها وزيادة عدد السكان وهو ما يتطلب مجهود مضاعفا من كل المعنيين بمساعدة الدولة الهشة،التي تعرف زيادة في حدة النزعات الداخلية وإمكانية تحولها إلى نزعات مع المناطق المجاورة،قد تستمر إلى عقود زمنية يصعب فيها إعادة بناء هذه الدول.

ويبدي المجتمع الدولي والقوى الكبرى تخوفا كبير من أن تكون الدولة الفاشلة مكان لإطلاق تهديدات حقيقة نحوها،وهو ما كشفت عنه وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 حيث اعتبرت أن الاعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون من طرف دولة معينة بل يمكن أن يكون من طرف جماعة تجعل من أحد الدول الفاشلة مكان لإطلاق اعتدائها،...،وفي جانب آخر فإن المجتمع الدولي يعبر عن تخوفه من زيادة انتشار الجريمة بكل أشكالها داخل الدولة الفاشلة خاصة في ظل إمكانية سيطرة بعض المجموعات على هذه الدولة والتي تنشر عمليات الاختطاف والقرصنة البحرية ويجعل من حركة السفن والحركة البحرية لكل الدول في خطر دائما ومستمر.

ويطرح موضوع الدولة الفاشلة زاوية أخرى تتعلق بظاهرة التدخل الدولي الإنساني حيث أن بعض القوى الدولية تعتبر انهيار بعض الدول وغياب سلطة مركزية فيها فرصة لتدخل المباشر فيها خاصة تلك الدولة التي تمتلك ثروات أو موارد،أو لديها موقع استراتيجي أو تعتبر منطقة لتنافس دولي بين القوى الكبرى في العالم،و يختلف التدخل الدولي الإنساني عن عمليات حفظ السلام حيث تتطلب هذه الأخيرة الموافقة الصريحة من الدول المضيفة (خولي، 2011، صفحة 9)ويمكن لهذا التدخل أن يزيد من حدة الفشل و يقلص من فرصة معالجته،وأن يحول الدولة الفاشلة إلى بؤرة حرب تدمر مقدرات الدولة وتنهب ثروتها وتحطم بنايتها.

وقد قدم نعوم تشو منسكي مدخلا جديد في التعريف بالدولة الفاشلة في كتابة الدولة الفاشلة حيث اعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة فاشلة،معللا ذلك بأن الدولة الفاشلة هي دولة تعتبر نفسها دولة خارجة عن القانون وأنها تنشر العنف محليا و دوليا،وهي سمة تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية، ...فقوة الولايات المتحدة الأمريكية وسلوكها الخارجي المبنى على المصلحة المطلقة دون مراعاة حقوق وخصوصيات الدول الأخرى أصبح مصدرا لردود أفعال سلبية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.**(CHOMSKY, 2006, p. 8)**

ورغم أن الدولة الفاشلة تعتبر خطر على موطنيها وعلى الأمن الدولي إلا أن العودة إلى المؤشرات المصنف للفشل الدولاتي يكشف عن أن هذا التصنيف قد تكون وراءه أهداف تسعى القوى الكبرى لتحقيقها، حيث يثير العديد من الباحثين فكرة أن بعض الدول لم تكن فاشلة و أن حالة الفشل جاءت بعد التدخل الأجنبي فيها والذي كان

السبب الرئيس في انهيار السلطة القائمة و انتشار الفوضى وغياب القانون،وفي جانب آخر يحمل البعض القوى الاستعمارية المسؤولية التاريخية في فشل بناء الدولة الحديثة بسبب حالة التحطيم وحالة النهب لثروات الدولة المستعمرة والتي أصبحت دول فاشلة في وقنا هذا،فالدولة الفاشلة هي نتيجة لتطور ولإفرازات النسق الدولي .

4.2 الطاقة والمناخ : أما عن عملية الربط الدائم بين الطاقة والمناخ باعتبارهما تهديدا أمنيا تعكسه العلاقة التداخلية بينهما،فالتغير المناخي هو نتيجة حتمية لاستغلال المفرط لطاقة حيث أن هذه الأخيرة وبسبب الغازات السامة التي تفرزها في الجو هو العامل الرئيسي في حدوث هذا التغير المناخي،ويطرح موضوع الطاقة والمناخ تحديات كبرى على الأمن الدولي، تتعلق بدرجة التأثير على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتوازن البيئي بصفة عامة،وفي سياق يمكن لطاقة أن تكون مصدرا لصراع دولي أو حتى مواجهة مباشرة بسبب زيادة التنافس عليها،خاصة في ظل حالات الندرة التي يعرفها العالم،ويمكن أيضا أن يؤدي البحث عن مصادر الطاقة إلى تدخلات دولية وانتهاك سيادة دول مالك لهذه المصدر من طرف قوى دولية كبرى،ولعل عمليات التوسع الصناعي الكبرى والزيادة في عدد السكان هي الأخرى تعتبر بيئة دافعة لتعقيد تهديد الطاقة والمناخ للأمن الدولي.

ويصنف موضوع الطاقة والمناخ ضمن القضايا المتعلقة ببناء الأمن المستدام (هيرد، 2013، صفحة 148)، وهو يرتبط بثلاثة أبعاد كبرى من أجل تحقيقه (أمن قومي،أمن إنساني،أمن جماعي)،حيث يشير الأمن القومي إلى مجموعة من المخاوف لدى العديد من الدول بسبب ارتباط حاجتها من النفط والغاز بدول أخرى وهو ما يعتبر بتبعية خارجية يمكن أن تتحول إلى عامل سلبي قد يمس سيادتها و أمنها،وفي جانب آخر تعيش دول الجزر الصغيرة حالة من الخوف بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر الناتج عن التغير المناخي حيث يمكن لهذا التغير أن ينهي وجودها وهو ما يعتبر تهديدا لأمنها القومي، وفي المستوى الثاني المتعلقة بالأمن الإنساني فإن التغيرات المناخية وآثارها خاصة على الدول الفقيرة أصبحت تهدد حياة الأفراد وتخلق ضعف في تلبية الحاجات التي تعتبر ضرورية لأفراد،وقد يصل الأمر لأن يكون التغير المناخي سببا يهدد وجودهم ،في حين يعبر الأمن الجماعي عن أن كل تعقيد يمس الطاقة والمناخ هو عامل مساعد على إضعاف الأمن الجماعي لدول ،والعكس صحيح حيث أن النجاح في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخي ووضع إستراتجية عالمية لاستغلال الطاقة سيخلق حالة من الاستقرار الدولي وتحقيق الأمن الجماعي .....

وتشير الدراسات المهتمة بقضايا الطاقة إلى أن التنافس على الطاقة لم يعد مرتبط فقط بالحفاظ على علاقة إستراتيجية مع الدول المنتجة لها، بل أنه أصبح يرتبط بحالة من الندرة بسبب الارتفاع الكبير في حالات الطلب العلمي خاصة من طرف القوى الناشئة كالصين والهند اللذان يعرفان زيادة كبيرة في عدد السكان،وتتوقع

الوكالة العالمية لطاقة زيادة كبيرة في مجال الطاقة تصل إلى 40بالمئة خلال سنة2030 و ستكون الهند والصين (هيرد، 2013، صفحة 150) على رأس هذه الدول، وبالرغم من الطلب المتزايد عن الفحم إلا أن النفط يبقى هو الوقود الأكثر استعمالا،إضافة إلى ذلك،ويكشف واقع الغاز في العالم مفارقة أخرى تتعلق بوجود نصف المخزون العالمي عند ثلاث دول هي روسيا إيران وقطر،بالمقابل فإن الحاجة إلى الغاز عرفت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة،ونظرا لمعطيات السابقة فإن العالم يعرف حالة من القلق إزاء كل من وفرة وندرة النفط والغاز معا،حيث تعيش دول أوربا مثلا تبعية مطلقة للغاز الروسي،وهو أمر حساس بالنسبة لها خاصة في ظل عدم التوافق بين الطرفين بسبب نظرة روسيا لحلف الناتو،والصراع بين الغرب بصفة عامة وبين روسيا على القضية الأوكرانية،وهو مثال على تأثر ملف الطاقة في العلاقات الدولية وعلى الأمن الدولي بصفة عامة.

وفي جانب آخر عرف النقاش حول علاقة التغير المناخي بالأمن الدولي أن،تأثير التغير المناخي أصبح واضحا على كل الدول وبشكل جماعي،هذا التغير المناخي الذي يفسر بزيادة النشاط البشري خاصة في جانبه الصناعي المفرز للغازات السامة ،ويظهر تأثيره بشكل مباشر على مستوى الأمن الغذائي و يساهم التغير المناخي في ندرة المياه وزيادة الكوارث التي تأثر على الأراضي الزراعية (النجفي، 2009، صفحة 15)، حيث أن هذا التغير سبب تغير في درجة حرارة الأرض،وهو ما يعد عائق في مواصلة إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية،مما ينذر بخلق حالة من الندرة لعدد منها،ويمكن أيضا أن يسبب التغير المناخي العديد من الكوارث الطبيعية بعد حالة الذوبان الجليدي والتي ترفع من منسوب المياه في البحر وتحدث العديد من الفياضات والكوارث في كل أنحاء العالم،إضافة إلى تأثير كل ذلك على فقدان التنوع البيولوجي،والغطاء النباتي مما يسبب هو أيضا ندرة في تساقط الأمطار وزيادة حالة الجفاف حتى في دول الشمال والعالم الغربي.

وتشير العديد من الدراسات بأن الدول المتخلفة ستتأثر أكثر من غيرها بنتائج التغير المناخي رغم أنها لا تساهم في أسباب هذا التغير المرتبطة أساسا بالدول الصناعية،ويعود ذلك أن العديد من الدولة المتخلفة هي دول زراعية بالدرجة الأولى،و أن العديد من الأنماط الزراعية ستتغير فيها ويمكن للعديد من المحاصيل أن تعرف حالة من التلف،مما ينذر بخسائر كبير وهو ما سيكون سببا في هجرة جماعية للفلاحين من أجل البحث عن فرص أخرى ونشاطات جديدة لا تتوافق مع إمكانيتهم ومؤهلاتهم،خاصة في ظل ضعف الاتفاقيات الدولية والمساعدات المقدمة للدول العالم الثالث من أجل الحد من التدهور المناخي،حيث تغيب التكنولوجيا،واليد العاملة المؤهلة ،وتسيطر الأدوات التقليدية في النشاط الزراعي وهي عوامل مساعدة على زيادة التدهور البيئي بكل أشكال

2. آليات معالجة تهديدات الأمن الدول

يقصد بالآليات معالجة تهديدات الأمن الدولي تلك المجهودات الوطنية و الدولية الرامية لوضع خطط داخلية أو دولية من أجل القضاء على الإرهاب أو ضمان الاستخدام السلمي لأسلحة الدمار الشامل أو مساعدة الدولة الفاشلة أو وضع تصورات للحد من التدهور البيئي أو الاستغلال العقلاني لطاقة،وفي الكثير من الأحيان تكون هذه المجهودات عبارة عن مجموعة من القوانين أو في شكل آليات توعية تعتمد على المجتمع المدني أو المنظمات الدولية ووسائل الإعلام،وتختلف درجة نتائج هذه الآليات باختلاف إمكانيات الدولة ووضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.وبالإرادة الحقيقة للقوى الدولية الكبرى.

ويطرح العديد من المختصون فكرة ضرورة محاربة التطرف داخل الدولة من أجل معالجة جذور الظاهرة الإرهابية،وسن قوانين وتشريعات تساعد على الحد من أي نشاط في هذا المجال،ولأن الأمر مرتبط أيضا بحالة الفقر والتهميش،فإن الدول مطالبة بإطلاق مشاريع تنموية حقيقة تزيد من فرص العمل وتساعد على زيادة في مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الأفراد،مع القيام بإصلاحات سياسية تساعد على خلق جو من الحرية السياسية والثقافية الداخلية،ويمكن لكل دولة أيضا أن تبحث في الأسباب والخلفيات الحقيقة والقيام بدراسات اجتماعية لتشخيص واقع الظاهرة الإرهابية عندها،وذلك من اجل وضع حلول استباقية يمكن أن تعالج وتقلص من تطور هذه الظاهرة.كما أن التعاون الدولي والتنسيق الفعلي سواء على المستوى الإقليمي أو القاري أو العالمي يمكن أن يساعد على تراجع الإرهاب،والذي يفسر في بعض الأحيان كونه نتيجة لإحباط بعض المجتمعات من السلوكيات الغير عادلة للقوى الكبرى،وهو ما يتطلب النظر في قضايا العدالة الدولية واحترام السيادة والخصوصيات أما عن الحلول من أجل وضع حد لانتشار أسلحة الدمار الشامل فإن المجهودات غير كافية إلى حد اللحظة ، رغم وجود العديد من الاتفاقيات المختلفة والخاصة بكل نوع على حدا ،حيث يعول على مجهودات الوكالة الدولية لطاقة،خاصة من خلال دعمها في مراقبة النشاط النووي الدولي والسماح لها بعمليات التفتيش المستمر دون أي ضغوط أو عراقيل،مع ضرورة أن ترفع الدول النووية من قدراتها في حماية هذه المنشآت التي أصبحت تهدد الأمن الدولي والدخول في برامج حقيقة من أجل تفكيك هذه الأسلحة الفتاكة.

ورغم وجود اتفاقية دولية سواء بشكل إقليمي أو بشكل دولي خاصة بالحد من انتشار السلاح الكيماوي أو السلاح البيولوجي،إلا أن التحدي الأكبر هو درجة الثقة بين الأطراف الدولية في عدم تطوير هذه الأسلحة والالتزام بالاتفاقيات،

أما عن المجهودات الرامية لمعالجة الدولة الفاشلة فإن الأمر يتطلب في البداية التزام الدول الكبرى بعدم التدخل في البلدان ذات السيادة والالتزام بالعمل داخل المؤسسات الدولية،لأن فشل الدول قد يأتي من معطيات دولية تدفعها المصلحة والبحث عن

الموارد،وفي جانب آخر فإن إعادة بناء الدول الفاشلة،تتطلب زيادة في المعونات الدولية لمساعدة الدول المنهارة،والابتعاد عن الاختيار في المساعدة وفقا لمصالح الدول المناحة حيث يتطلب من كل مكونات المجتمع الدولي وضع برامج تنموي سريعة لإعادة إعمار هذه الدول الهشة،مع مساعدتها لبناء سلطة مركزية ومؤسسات محلية تعيد الحياة فيها،وتوظيف كل المنظمات الدولية سواء الدولية أو الإقليمية للصول إلى هدف إعادة بناء الدولة الفاشلة.

وفي المجال الطاقة والمناخ فإن العالم أصبح يعيش خطر حقيقا في ظل زيادة حالة التأكد يوم بعد يوم من تأثير التغير المناخي على درجة حرارة الأرض،وهو ما ينذر بحالة من عدم الاستقرار الدولي في المستقبل الكبير،ورغم المجهودات المعتبرة في هذا السياق إلا أن القوى الكبرى مطالبة بإعادة النظر في النموذج الاستهلاكي الذي أفرزته الحضارة الغربية والذي يحتاج إلى استهلاك غير مسبوق لطاقة المسببة لظاهرة التغير المناخي، كما يجب على هذه القوى أن تقوم بمساعدة الدولة المتخلفة الغير مسئولة على الاحتباس الحراري،سواء من خلال المساعدات المادية أو التكنولوجية لمواجه هذا الخطر

4.خاتمة : إن الحديث عن واقع الأمن الدولي خلال بداية القرن الواحد والعشرين يكشف من أن طبيعة التهديدات حسب أهميتها تعتبر امتداد لنفس التهديدات التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين،وفي هذا السياق فإن العديد من الظروف الدولية والنسق الدولي بشكل عام يعتبر المسئول الأول على زيادة تعقيد هذه الأخطار،فمنطق التنافس على القوة والنفوذ يعد عاملا في زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل وغياب إرادة حقيقة في التخلي عنها،وهو ما يجعل الأطراف الغير مالكة لها تبحث دوما على طرق الحصول عليها،في حين يمكن لزيادة الفجوة الاقتصادية بين الدول بسبب النظام الاقتصادي الدولي الغير متوازن أن يخلق بيئة هشة ينتشر فيها الفقر وتتراجع فيها التنمية وهي عوامل مساعدة على انتشار الظاهرة الإرهابية من جهة ويمكن أن تكون سببا في فشل العديد من الدول،أما عن التغير المناخي فهو نتيجة حتمية لتنافس الصناعي الدولي والذي أصبح يتطلب إدخال العامل التكنولوجي المحافظ على البيئة والتنمية

قائمة المراجع:

CHOMSKY, N. (2006). *FAILED STATES.* Now YorK: METROPOLITON.

.(1997) .John Baylis *the Globalization of warld politics and* .london : axford uni press *.Introduction to interntional rrlation*

جيرمي هيرد. (2013). *القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون رؤى متنافسة لنظام العالمي.* أبو ضبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتجية .

سالم توفيق النجفي. (2009). *الأمن الغذائي العربي مقاؤبات إلى صناعة الجوع*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
محمد عثمان. (2007). *أسلحة الدمار الشامل* . القاهرة: نهضة مصر.
محمد فيصل خولي. (2011). *الأمم المتحدة والتدخل الدولي*. القاهرة : العربي لنشر والتوزيع.